جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم /الجزائر

جامعة الأردن

اهمية تطبيق معايير الجودة في تكييف نظام التعليم العالي مع عصر العولمة عرض تجربة الجزائر

من إعداد

الأستاذ الدكتور :

يوسفي رشيد

youcefi20022002@yahoo.fr

الأستاذة :

بحيح خيرة

khayrab@yahoo.com
tel : 0793097146

بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي

جامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن

المنعقد يومي: 2-2013/04/4

المحور الأول : آليات تطبيق معايير الجودة (المؤسسات التعليمية).

ملخص

من تداعيات ظهور العولمة ، إبرام معظم دول العالم عدة اتفاقيات ودخولها في تكتلات عرفت بدورها أشكالا عديدة ، و من بين ابرز هذه التكتلات الشراكة المتوسطية و الاروبية أو ما عرف بالشراكة الاورومتوسطية .حيث مست هذه الأخيرة العديد من المجالات بما في ذلك التعليم العالي باعتباره نقطة لتبادل الأبحاث و الدراسات و الخبرات بين مختلف الباحثين عن طريق وسائل الإعلام و غير ذلك من وسائل الاتصال .

وباعتبار أن الجزائر من بين الدول المنظمة في هذه الشراكة وبما ان نظامها التعليمي تميز بالقصور ما جعل منها دولة ضعيفة مقارنة مع غيرها من الدول في جانب الأبحاث اضطرت إلى القيام بعدة إصلاحات مست قطاع التعليم العالي ، حيث تبنت نظام ذو جودة عالية لا يختلف عن ما هو عليه في مثيلاتها من دول المجموعة .

لعل أنجع نظام تبنته الجزائر هو نظام ليسانس ماستر دكتوراه الذي عرف انتشارا ونجاحا على مستوى المؤسسات التعليمية لمختلف الدول المطبقة له ، نظرا لتميزه بخصائص تمكن مختلف الدول المطبقة له من الاستفادة منه دون إلحاق أي ضرر بنظامها التعليمي ، وتمكنها من التأقلم مع تحديات العولمة .

الكلمات المفتاحية : التعليم العالي في الجزائر ، العولمة و التعليم العالي ، جودة التعليم العالي ، نظام ليسانس ماستر دكتوراه.

مقدمـــــــــة

يعتبر التعليم العالي من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة أو المجتمع ككل من ناحية انه يقدم الإطارات التي يحتاجها سوق العمل ، ويتوقف نجاح أي قطاع على نجاح هذا القطاع .ولا يتحقق ذلك إلا بوجود جودة عالية على مستوى قطاع التعليم العالي تجعله قادرا على التأقلم مع أي تحدي تفرزه العولمة ، ونلمس هذه الجودة في التكوين العالي للطالب ، و قيامه بأبحاث و اكتسابه معارف تمكنه من مواجهة سوق العمل المحلي و حتى العالمي .

نظرا لامتلاك الجزائر نظام تعليمي يفتقر إلى المرونة في مواجهته مع تحديات العصر الحديثة، ومع تغير احتياجات التكوين ، ما جعل من هذا النظام نظاما محدود الإمكانيات و المردودية يفتقر إلى الجودة التي تميز غيره من الأنظمة التعليمية في جامعات الدول الأخرى ، كان من الضروري القيام بإصلاحات على مستوى التعليم العالي لتكييفه مع المحيط التي ينشط فيه .

كل ذلك دفع بالجامعات الجزائرية إلى الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد و هو نظام ليسانس ماستر دكتوراه الذي يختلف عن سابقه من حيث مدة و طريقة التكوين ، ومضمون برامجه و غيرها ماجعله نظام ذو جودة عالية تستخدمه جامعات أروبية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الجامعات الفرنسية و الاسبانية .

من كل ما سبق تظهر لنا معالم الإشكالية التالية : ما أهمية تطبيق معايير الجودة في تكييف نظام التعليم العالي مع تحديات العولمة؟

و للإجابة على هذه التساؤلات تناولنا المحاور التالية :

أولا : التعليم العالي في الجزائر التحدي و الرهانات : و هدفنا من هذا المحور إبراز الثغرات الموجودة في نظام التعليم العالي السابق من حيث تقديم بعض الاختلالات الموجودة فيه مع توضيح التحديات التي لم يستطع التغير و التأقلم معها وهذا بتناول النقاط التالية :

- تعريف التعليم العالي .
- أنواع التعليم العالي في الجزائر .
- تحديات و اختلالات التعليم العالي في الجزائر .

ثانيا : :جودة التعليم العالي عن طريق نظام ليسانس ماستر دكتوراه حيث خصصنا هذا المحور لإبراز أهمية هذا النظام في تكيفه ومرونته مع التغيرات التي تحدث في محيطه نتيجة العولمة و هذا انطلاقا من تناول النقط التالية :

-مفهوم جودة التعليم العالي .

- معايير جودة التعليم العالي.

- جودة التعليم العالي بالجزائر بتطبيق نظام ليسانس ماستر دكتوراه.

أولا : التعليم العالي في الجزائر التحدي و الرهانات

بداية يتوجب إعطاء تعريفا ، أو نبذة عن التعليم العالي :

حيث عرفت **الجريدة الرسمية التعليم العالي** على انه :" كل نمط للتكوين او لتكوين البحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي و يمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة" (الجريدة الرسمية ، 04 افريل 1999)، و هذا التعريف لا يختلف عن التعريف التي جاءت به منظمة اليونسكو ، التي هي بدورها عرفته كما يلي :

"يقصد بالتعليم العالي كل أنواع الدراسات ، التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة "(UNESCO (،1998)).

أنواع التعليم العالي المعمول به في الجزائر :

تضم الشبكة الجامعية بالجزائر واحد وتسعون -91- مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية من التراب الوطني وتضم الأنواع التالية(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،(08-10-2012)):

- الجامعات : حيث تضم 47 جامعة ، وهي مشكلة من المعاهد و الكليات و التي بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد مدة الدراسة فيها عموما إلى أربع سنوات، ما عدا كليات الطب، العلوم الهندسية التي تتجاوز فيها الدراسة هذه المدة . كما يمكن تعريف الجامعة وفقا للدكتور مصطفى الأسعد على أنها: "المصدر المؤهل لاستقاء المعرفة من مناهج متعددة المصادر"(محمد مصطفى الأسعد ،2000).

- المراكز الجامعية : هناك 10 مراكز جامعية و هي بمثابة شكل مطور للملحقات الجامعية " تابعة لجامعات كبرى" .

- المدرسة الوطنية العليا : و تشمل 19 مدرسة على مستوى التراب الوطني ، يتم فيها إعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات بعد المرحلة الثانوية ليتم منحهم شهادة نجاح تعادل شهادات الجامعية .

- المدارس العليا للأساتذة :و هي في مجملها 05 مدارس تتكفل هذه المدارس بإعداد وتكوين معلمين وأساتذة ، وتختلف مدة التكوين من طور إلى آخر فمعلم التعليم الابتدائي 3 سنوات ، وأستاذ التعليم المتوسط 04 سنوات ، و أستاذ التعليم الثانوي 05 سنوات .

- المدارس التحضيرية : و عددها 10 مدارس(وزارة التعليم العالي و البحث العهلمي ،(08-10-2012)) ، وتسمى أيضا بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا للمهندسين "، وهو نظام أكاديمي للتعليم العالي يفتح أبوابه في وجه التلامذة الحاصلين على شهادة الباكالوريا بشعبة العلوم الرياضية أو العلوم التطبيقية بميزتي حسن وحسن جدا، وقد أنشئ هذا النظام بقرار من وزارة التربية والتعليم الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

- الأقسام التحضيرية المدمجة : هما قسمان أولهما قسم تحضيري مدمج للإعلام الآلي ، وآخر للهندسة المعمارية ، و مدة التكوين على مستوى هذه الأقسام ، سنتين مساويا مع المدارس التحضيرية .

تحديات و اختلالات التعليم العالي في الجزائر

يعرف التعليم العالي في الجزائر عدة تحديات مثله مثل باقي الدول العربية ، بالإضافة إلى بعض الاختلالات و التي يمكن توضيحها فيما يلي :

اختلالات التعليم العالي في الجزائر(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، (2004)،ص4-5) :

يمكن إجمالها في النقاط التالية:

في مجال الاستقبال و التوجيه و انتقال الطلبة :

يلاحظ في هذا المجال ما يلي:

- محدودية نظام التوجيه المركزي ما يسبب زيادة الراسبين و طول مدة إقامة الطلبة.
- غموض و افتقار أنماط الانتقال للمرونة ما يؤدي إلى زيادة نسبة الرسوب.
- نظام تقييم أعاق و عطل التحقيق الفعلي للبرامج التعليمية.
- ضعف عملية التكوين لعدم تناسقها مع طبيعة الشعب المدروسة سابقا (البكالوريا).

في مجال هيكلة التعليم و تسييره: يلاحظ ما يلي :

- هيكلة أحادية النمط.
- مسارات تكوين مغلقة.
- تسيير غير عقلاني للزمن البيداغوجي(ثقل الحجم الساعي ، امتحانات مضاعفة).

في مجال الشهادات و التأطير و التأهيل المهني :

يلاحظ ما يلي :

- نسبة تأطير غير كافية(هجرة الأساتذة الباحثين).
- تكوين قصير المدى غير جذاب و غير مرغوب فيه كونه لم يحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها (تكوين الإطارات المتوسطة) بسبب عدم وضوح القانون الخاص و الإمكانات و فرص التشغيل التي لم يتم التعبير عنها بوضوح من طرف المتعاملين الاقتصاديين .
- لم تسمح التكوينات أحادية الاختصاص من الحصول على ثقافة عامة و تكوين متنوع قابل للتكيف مع الظروف المهنية .

عوائق تحقيق أهداف التعليم العالي (إبراهيمي سمية ، (2005-2006):

يلاحظ مايلي :

- عدم تطابق مضامين التعليم العالي مع متطلبات المجتمع وأسواق التشغيل
- تدهور أوضاع الأساتذة الباحثين من النواحي الإدارية و التربوية .
- عدم توفر هياكل منظمة و عقلانية للبحث العلمي .

عزلة الجامعة عن محيطها :

نتيجة لما يلي :

- وجود بطالة لدى الخرجين نتيجة اللاتطابق بين ما تنتجه الجامعة و المحيط .
- عدم وجود انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي نتيجة عدم وجود نظام تشاركي في إعداد الأطروحات .
- غياب الاستراتيجيات المنبثقة عن انسجام التوجهات التربوية الفكرية و الاقتصادية.
- الجامعات تمارس دورا تقليديا يقتصر على نقل العلم بعيدا عن تغيير الأسس الاقتصادية و الفكرية للمجتمع .

- عجز الجامعات عن مواكبة التطورات العلمية و الاجتماعية و الاقتصادية المعاصرة و ذلك لجمود مناهجها و احتشاد صفوفها بالطلبة .
- غياب الأبحاث المقدمة التي تقوم بها الجامعة .

تحديات التعليم العالي

يمكن إبراز أهم التحديات التي يتعرض إليها التعليم العالي في النقاط التالية (الخشاب عبد الاله يوسف ،(2001)):

1- **تحدي العولمة:**

للعولمة أثار كبيرة مست العديد من الجوانب بما في ذلك الجامعات ،حتى أن دور السوق قد تعاظم و أصبح حافز الربح المحرك الأساس للنشاط مما احدث تغيرا في طبيعة عمل الجامعة و تأثيرها في البيئة المحيطة بها . حيث أن السوق أدى إلى تحديد واضح في اتجاهات و أنواع التخصصات التي يواجهها سوق العمل و زيادة نسبة المقبولين فيها مقارنة بغيرها من التخصصات التقليدية غير المرغوبة من حقل العمل ، و في عملية الإعداد فان التعليم العالي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار جانبين أساسيين:

1- يتطلب تعميق التوسع في التخصص لتحقيق مستوى أفضل من المهارة و الكفاءة التي تتناسب مع ظروف العمل ؛
2- زيادة توسع عدد التخصصات التي تستجيب لضرورات الطلب الاجتماعي على خريجي التعليم العالي .

-2-**تحدي التقنية الجديدة :**

نتج عن الثورة العلمية و التقنية ظهور أفاق جديدة تحققت بسببها تطورات مهمة في تقنية المعلومات و الاتصالات و التقنية الحيوية ، مما أدى إلى نشوء فوارق مضاعفة و عميقة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة ، و يلقى بأعباء إضافية على الجامعات و التعليم العالي في البلدان المتخلفة بوصفها المراكز الوحيدة القادرة على التعامل مع هذه التوجهات العلمية الجديدة ، إلا أنها تعاني من عدم القدرة على تحقيق هذا التواصل بسبب الحاجة إلى الاستثمارات الضرورية لنقل المعرفة الجديدة و التعامل معها ، كالحاجة للحسابات و الحاجة إلى الاتصال بشبكة المعلومات الدولية ، يترافق معه ضعف للبنى الارتكازية الضرورية لذلك في البلدان المتخلفة او النامية كضعف أجهزة الاتصال و تردى المواصلات و ضعف مستوى الطاقة الكهربائية ،و انقطاعها باستمرار في الكثير من البلدان النامية ، و قلة الكوادر القادرة على التعامل مع هذه التصورات إضافة إلى التغييرات التي تشهدها بعض البلدان النامية في هذا المجال .

ثانيا :جودة التعليم العالي عن طريق نظام ليسانس ماستر دكتوراه:

قبل كل شيء نعطي جانب نظري عن مفهوم الجودة لإبراز أهم النقاط التي يتم على أساسها إصلاح التعليم العالي :

- تعريف الجودة

يرجع مفهوم الجودة –Quality– أي الكلمة اللاتينية (Qualttas) التي تعني طبيعة الشخص أو الشيء ، و كانت تعني قديما الدقة و الإتقان و لقد تغير مفهوم الجودة مع تطور علم الإدارة ، و ظهور الشركات الكبرى ، و زيادة حدة المنافسة حيث أصبح للجودة أبعادا جديدة و متشعبة (الدرادكة مامون و الشبلي طارق (2002)).

كما عرفها المعهد الوطني الأمريكي للمقاييس و الجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة : على أنها مجموعة من السمات و الخصائص للسلع و الخدمات القادرة على تلبية احتياجات محددة .

فالجودة تشمل المنتجات و السلع الاستهلاكية إضافة إلى جودة الخدمات وعلى رأسها جودة التعليم العالي و التي يقصد بها : أن يكون التعليم ممتعا و ذو بهجة و أن يكون المدرس يقظا باستمرار لجذب انتباه الطالب للمناقشة .

ومن أبعاد الجودة عند تطبيقها على التعليم العالي(اتيار عبد الهادي ال فيجان(2007)) :

- القيمة المضافة في التعليم .
- تجنب الانحرافات في العملية التعليمية .
- مطابقة المخرجات التعليمية للأهداف المخططة و المواصفات و المتطلبات .
- تفوق في التعليم .
- الموائمة للعرض .
- موائمة المخرجات التعليمية و الخبرة المكتسبة .
- تلبية أو التفوق على توقعات الزبون في التعليم.

خصائص الجودة :

يمكن أن نجمل مجموعة من الخصائص أو الأبعاد التي ترمي إليها الجودة في النقاط الست التالية(بن حميدة محمد(ابريل 2007)، ص285):

1- النجاعة : يمكن تحديدها من خلال الخصائص الوظيفية للمنتوج إذ أن تصنيف المنتجات يعتمد على هذه الخصائص ، ففي ميدان الخدمات ، نجدها تتعلق بنوعية الخدمة المقدمة مثلا .

2- الخصائص الثانوية : تتمثل في مختلف جوانب المنتوج و الخدمات و هي العنصر التي يمكنها إضافة شيء جديد إلى المعروض الأساسي.

3- المطابقة : يعتبر المنتوج ذا جودة عالية إذا تطابق و المقاييس المحددة مسبقا لإنتاجه و العكس صحيح ، فهو سيء الجودة إذ ابتعد عن المقاييس ، و قد اعتبرت أهم خاصية معتمدة في مرحلة التفتيش أو مراقبة الجودة في مراحلها الأولى و تسمح المطابقة بضمان جودة المنتجات .

4- الدوام : و هو المدى الزمني الذي يستعمل فيه المنتوج إلى أن يبتذل و يترك نتيجة الاستعمال.

5- الخدمات المشتركة : كل منتوج ترافقه مجموعة خدمات ، فقبل البيع تتمثل في الدراسات الأولية و بعد البيع هي تلك النشاطات المساندة التي تسمح باستعمال المنتجات ضمن شروط حسنة .

6- التجميل : هو جانب ذاتي في مجال الجودة يتضمن التصميم ، اللون ، الذوق ، الرائحة و هو أساسي و مهم في الصناعات الإبداعية .

معايير الجودة :

يقصد بها الأبعاد التي تحدد مستوى النوعية أو تعبر عنها ، أو هي مجموعة المواصفات و الخصائص التي ينبغي توافرها في النظام التعليمي لتحقيق جودة المخرجات و تتضمن :

*الأداة * أساسية القبول * البرامج التعليمة * نظم التقويم * كفاءة المدرسين

و بالتالي هي مؤشرات تعتمد عليها كمقياس للجودة أو الانجاز.

وتتمثل معايير الجودة في التعليم فيما يلي(محمود أحمد محمود(2009)) :

- **معايير كروزبي:**

حدد **فليب كروزبي** أحد مستشاري الجودة على المستوى العالمي أربعة معايير لضمان الجودة الشاملة للتعليم تم تأسيسها وفقا لمبادئ إدارة الجودة الشاملة و هي:

- التكيف مع متطلبات الجودة من خلال وضع تعريف محدد و شامل و منسق للجودة.
- وصف نظام تحقيق الجودة على أنه الوقاية من الأخطاء بمنع حدوثها من خلال وضع معايير للأداء الجيد.

- منع حدوث الأخطاء من خلال ضمان الأداء الصحيح من المرة الأولى.
- تقويم الجودة من خلال قياس دقيق بناء على المعايير الموضوعة الكيفية و الكمية.

- **معايير بلدرج :**

طور **مالكوم بلدرج** نظاما لضبط الجودة في التعليم، و تم إقراره كمعيار قوي معترف به لضبط الجودة و التميز في الأداء بالمؤسسات التعليمية بالتعليم العام، و ذلك حتى تتمكن المدارس من مواجهة المنافسة في ظل الموارد المحدودة للنظام التعليمي و مطالب المستفيدين منه. و يعتمد نظام **بلدرج** لضبط جودة التعليم على (11) قيمة أساسية توفر إطارا متكاملا للتطوير التعليمي و يتضمن (28) معيارا ثانويا لجودة التعليم، و تندمج في (7) مجموعات هي(محمود أحمد محمود، (2009)):

الأولى : القيادة : و تمثل الإدارة العليا و نظام القيادة و التنظيم، و مسؤولية المجتمع و المواطنة.
الثانية: المعلومات و التحليل: و تشمل : إدارة المعلومات و البيانات و المقارنة بين المعلومات، و تحليل و استخدام مستويات التحصيل المدرسي.
الثالثة: التخطيط الإجرائي و التخطيط الاستراتيجي : و تشمل: التطوير الاستراتيجي و تنفيذ الاستراتيجيات.
الرابعة: إدارة و تطوير القوى البشرية : و تشمل: تقويم و تخطيط القوى العاملة، و نظام تشغيل الهيئة التدريسية ، و نظام تطوير الهيئة ، و الرضا المهني للهيئة التدريسية.
الخامسة: الإدارة التربوية : و تشمل: تصميم النظام التربوي، و الخدمات التعليمية، و دعمها و توصيلها، و تصميم البحوث التربوية، وتطوير إدارة تسجيل و التحاق الطلبة، و النظر إلى الإدارة التربوية كعمل اقتصادي.
السادسة: أداء المدارس و نتائج الطلبة : و تشمل: نتائج الطلبة، و المناخ المدرسي و تحسين المناخ المدرسي و النتائج، و الأبحاث في مجال التدريس، و النظر إلى أداء المدارس كعمل اقتصادي.
السابعة: رضا الطلبة و ممولي النظام التربوي: وتشمل: حاجات الطلبة الحالية و المستقبلية، و العلاقة بين ممولي النظام التعليمي و الإدارة التربوية، و رضا الطلبة و ممولي النظام التعليمي الحالي و المتوقع و مقارنته مع باقي المدارس أو النظم التعليمية الأخرى.

- **معايير التقويم الشامل:**

قدمت حركة التقويم الذاتي الشامل للتعليم بعض المعايير التي تضمن شموله، و طور أنصارها خمسة و أربعين معيارا مقسمة على عشرة مجالات يعتقدون أنها تغطي تقويم مختلف جوانب كفاءة الأداء في المؤسسة التعليمية، و هذه المعايير تتمثل في ما يلي:

- **المجال الأول: الأهداف**

1. مدى صلاحية الأهداف لأن تكون مرشدا فعالا لتوجيه حاضر المؤسسة التعليمية و مستقبلها.
2. مدى تناغم الأهداف الفرعية مع الأهداف العامة و مساهمتها في انجازها.
3. مدى توفر القدرات التخطيطية الكافية كما، و الملائمة نوعا لصياغة الخطط اللازمة لانجاز الأهداف.
4. مدى انسجام سياسات و إجراءات القبول في المؤسسة التعليمية
5. مدى قدرة أهداف المؤسسة التعليمية على إبراز هويتها المميزة لها على غيرها.

- **المجال الثاني : تعلم الطلاب**

1. مدى تقويم الطلاب لنظام الإرشاد و الإشراف الذي توفره لهم المؤسسة التعليمية.
2. مدى مستوى تسرب الطلاب من المؤسسة التعليمية.
3. مدى توفر برامج و مصادر للتعليم الفردي أو التعويض للطلاب

4. مدى فعالية إدارة شؤون الطلاب.
5. مدى توفر شواهد على وجود تقدم مقبول نحو تحقيق أهداف التعليم.

- **المجال الثالث: الهيئة التعليمية**

1. مدى ملائمة الإجراءات و السياسات الحالية لتقويم أداء الهيئة التعليمية
2. مدى تحقيق البرامج الراهنة المتعلقة بتحسين التدريس و تطوير الهيئة التعليمية لأهدافها
3. مدى تقبل السياسات و الإجراءات الحالية المتعلقة بشؤون الهيئة التعليمية
4. مدى ملائمة مرتبات الهيئة العلمية للمنافسة

- **المجال الرابع: البرامج التعليمية:**

1. مدى توفر سياسات و إجراءات مناسبة لبناء البرامج الجديدة لدى المؤسسة التعليمية
2. مدى مساعدة سياسات و إجراءات الفحص في تقويم البرامج القائمة لدى المؤسسة
3. مدى مساعدة محتويات برامج الإعداد العام على الإثارة و التحفيز الفكري لدى الطالب.
4. مدى كفاءة و انسجام البرامج التعليمية مع أهداف المؤسسة التعليمية.

- **.المجال الخامس: الدعم المؤسسي:**

1. مدى ملائمة المبنى التعليمي لحجم الطلاب و طبيعة البرامج التعليمية
2. مدى توفر خطط طويلة المدى لتطوير المباني و الأجهزة التعليمية.
3. مدى مساهمة المرتبات و المخصصات المقدمة العاملين في مجال الخدمات المساندة في جذب العناصر الجيدة لهذا المجال.
4. مدى توفر الإجراءات الملائمة لتقويم أداء العاملين في مجال الخدمات المساندة.

- **المجال السادس: القيادة الإدارية:**

1. مدى اهتمام القيادة الإدارية في المؤسسات التعليمية بالتخطيط
2. مدى تكوين علاقات عمل فعالة بين المدير و الإداريين في المؤسسات التعليمية
3. مدى ضمان السياسات و الإجراءات الإدارية لفعالية إدارة المؤسسات التعليمية
4. مدى توفر الإجراءات و السياسات المناسبة لتقويم.

جودة التعليم العالي بتطبيق نظام ليسانس ماستر دكتوراه :

نظرا للتحديات التي واجهها التعليم العالي و الذي لم يعد باستطاعته مواجهة تداعيات العولمة و الانفتاح العالين كان لابد من تغيير التعليم العالي و تبني تعليم شامل لكل معايير الجودة ، و بالتالي القيام بإصلاحات على مستوى التعليم العالي مما ادى تبني نظام ليسانس ماستر دكتوراه.

التداعيات وراء تبني نظام ليسانس ماستر دكتوراه :

الأسباب التي أدت إلى القيام بإصلاحات على مستوى قطاع التعليم العالي و تبني نظام جديد يعرف بنظام ليسانس ماستر دكتوراه ، يمكن حصرها فيما يلي (بن عيسى ليلى (2005-2006)) :

1- ضمان تكوين نوعي ، يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي .
2- تحقيق تأثير متبادل فعلي مع المحيط الاجتماعي الاقتصادي و العالم الذي يحيط به .
3- تطوير ميكانزمات التكيف المستمر مع تطور الحرف و المهن .
4- تقوية المهنة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي .

5- تمكينها من التفتح أكثر على التطور العالمي و بالخصوص في مجال العلوم و التكنولوجيا .
6- تشجيع وتنويع التعاون الدولي وفق السبل و الأشكال المتأتية .
7- ترسيخ أسس تسيير ترتكز على التشاور و المشاركة.
8- خلق تلاؤم بين المتطلبات الشرعية لديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي و ضرورة تكوين نوعي.
9- إعطاء المعنى الحقيقي لمفهومي الأداء و التنافس.
10- ترسيخ قواعد الاستقلالية الحقيقية للمؤسسات وفق قواعد التسيير الحسن.
11- السماح للجامعة الجزائرية بان تصبح قطبا للإشعاع الثقافي و العلمي من جديد كما كانت عليه، على المستوى الجهوي و الدولي.
12- المساهمة في التنمية المستدامة للبلاد .
13- تحسين نوعية التكوين بما يسمح من جهة من التوافق مع الأنماط العالمية و الاستجابة للاحتياجات الوطنية من جهة ثانية.
14- استمرار الطابع العمومي للجامعة لضمان استمرار ديمقراطية التعليم و ذلك برصد الموارد اللازمة و منح الاستقلالية الكافية لرفع مستوى الأداء في المؤسسات الجامعية.
15- رفع قدرة الاستيعاب بما يتناسب مع تزايد الطلب على التعليم العالي

تعريف نظام ليسانس ماستر دكتوراه:

بدأ العمل بنظام ليسانس ماستر دكتوراه على مستوى محدود في بعض الجامعات الجزائرية انطلاقا من توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 افريل 2002 ، الذي برمج في إطار إستراتيجية العشرية لتطوير القطاع للفترة مابين 2004 و 2013 ، وزاد الاهتمام به خاصة بعد ابرم الشراكة مع الاتحاد الاروبي .

إذ أن هذا النظام نشأ في البلدان الانجلوساكسونية لدواعي تحسين نوعية التعليم العالي ، وهو نظام معمول به بشكل واسع ومنذ زمن في جامعات أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية و كندا) و الجامعات البريطانية ، و دخل هذا النظام حيز التنفيذ في اروبا في السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 1998 في السربون و ضم اربع دول هي : فرنسا ، ألمانيا ، اسبانيا ، و بريطانيا ، كما طال هذا التشخيص او التجسيد بولونيا عام 1999.

ومنه نستطيع تعريف نظام ليسانس ماستر دكتوراه بالتطرق إلى :

يعتد نظام ليسانس ماستر دكتوراه على ثلاث تكوينات ، كل مرحلة يحصل الطالب على شهادة جامعية : و المراحل الثلاثة مبينة في الشكل التالي :

الشكل 1: مسارات التكوين في نظام ليسانس ماستر دكتوراه

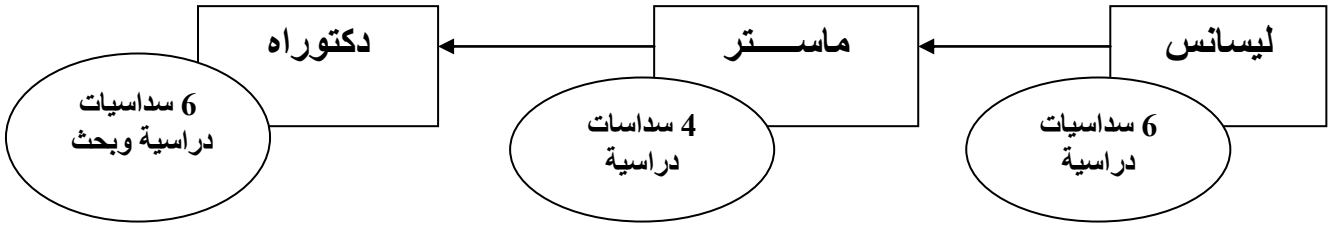

،

Guide pratique de mise en œuvre et de suivi du LMD(2012-10-11)

ليسانس : هو أول مرحلة في التكوين ، تنظم هذه المرحلة في طورين وتشمل تكوين قاعدي أو ليمتد التخصصات مدته من سداسي واحد إلى أربع سداسيات يكتسب الطالب من خلاله المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة ، وكذا مبادئ منهجية الحياة الجامعية و اكتشافها ، و يتبع هذا الطور بتكوين متخصص من فرعين:

* تكوين مهني * تكوين أكاديمي

ماستر :تدوم هذه المرحلة التكوينية سنتين 02 ويسمح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية و الذي تتوفر فيه شروط الالتحاق ، كما لا يقصي الحائزين على ليسانس مهنية الذين بإمكانهم العودة إلى الجامعة بعد فترة قصيرة يقضونها في عالم الشغل يقسم هذا التكوين إلى اختصاصين مختلفين :

*تخصص مهني *تخصص في البحث

شهادة دكتوراه :

يضمن التكوين في الدكتوراه (03 سنوات على الأقل) تعميق المعارف في التخصص و التكوين بالبحث و للبحث ، و يتوج هذا التكوين بشهادة الدكتوراه بعد تحضير رسالة بحث.

ومن ميزات هذا النظام :

-هيكلة جديدة للتعليم

- إعادة تنظيم التعليم .
- تقييم و تأهيل عروض التكوين .
- مضامين مجددة للبرامج البيداغوجية(وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،08(-10-2012)) .

الإجراءات المرافقة من تطبيق نظام ليسانس ماستر دكتوراه :

تشمل مجمل الإجراءات من جراء تطبيق نظام ليسانس ماستر دكتوراه مايلي :

- وضع مخطط لتكوين المكونين الذي يشمل إعادة تنشيط البحث و البحث التكويني .
- تشجيع التكوين على مدى الحياة و أحسن الظروف للأساتذة و الباحثين .
- تعبئة الإمكانات الضرورية للاستجابة لأهداف التأصيل حتى نحضر لاستقبال الطلبة المبرمجين .
- مساهمة الأساتذة الباحثين المقيمين بالخارج عن طريق إدخال الإجراءات التحفيزية و تخفيف الإجراءات .
- تقوية مشاركة إطارات القطاعات غير الأكاديمية خاصة لتنشيط الأعمال الموجهة و التطبيقية و الملتقيات و التربصات المهنية.
- ترقية و تطوير طرق التعليم العصرية خاصة بتعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال المستعملة في التعليم .
- تتبع الأساتذة و المسيرين المكلفين بالبيداغوجيا بمحتويات الإصلاحات و هذا من خلال عقد دورات تحسيسية .
- مراجعة أنظمة الدخول و التقييم و الانتقال و التوجيه البيداغوجي .
- تثمين الأعمال التطبيقية و هذا بتوفير إمكانات مادية أكثر في مخابر التدرج و البحث .
- إعادة الاعتبار للتربصات في الأوساط المهنية و تثمينها .
- تطوير نماذج جديدة للتكوين التي تعتمد على تكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال .
- مراجعة الرزنامة الجامعية الخاصة بهدف تسيير انجع للوقت البيداغوجي .

دون أن ننسى أن من الإجراءات المرافقة من تطبيق نظام ليسانس ماستر دكتوراه هو مدى معرفة كفاءة مختلف أطوار التعليم الذي يتوقف عليها هذا النظام و هذا نظرا لارتباط مختلف أطوار التعليم ، و لمعرفة كفاءة و جودة التعليم ككل في

الجزائر كان من الضروري مقارنتها مع نظيرتها من الدول الأخرى التي لها نفس درجة التطور و هذا ما يوضحه الشكل التالي (البنك الدولي (2007)):

الشكل 2:المؤشر الموحد لإمكانية الحصول و المساواة و الكفاءة و الجودة

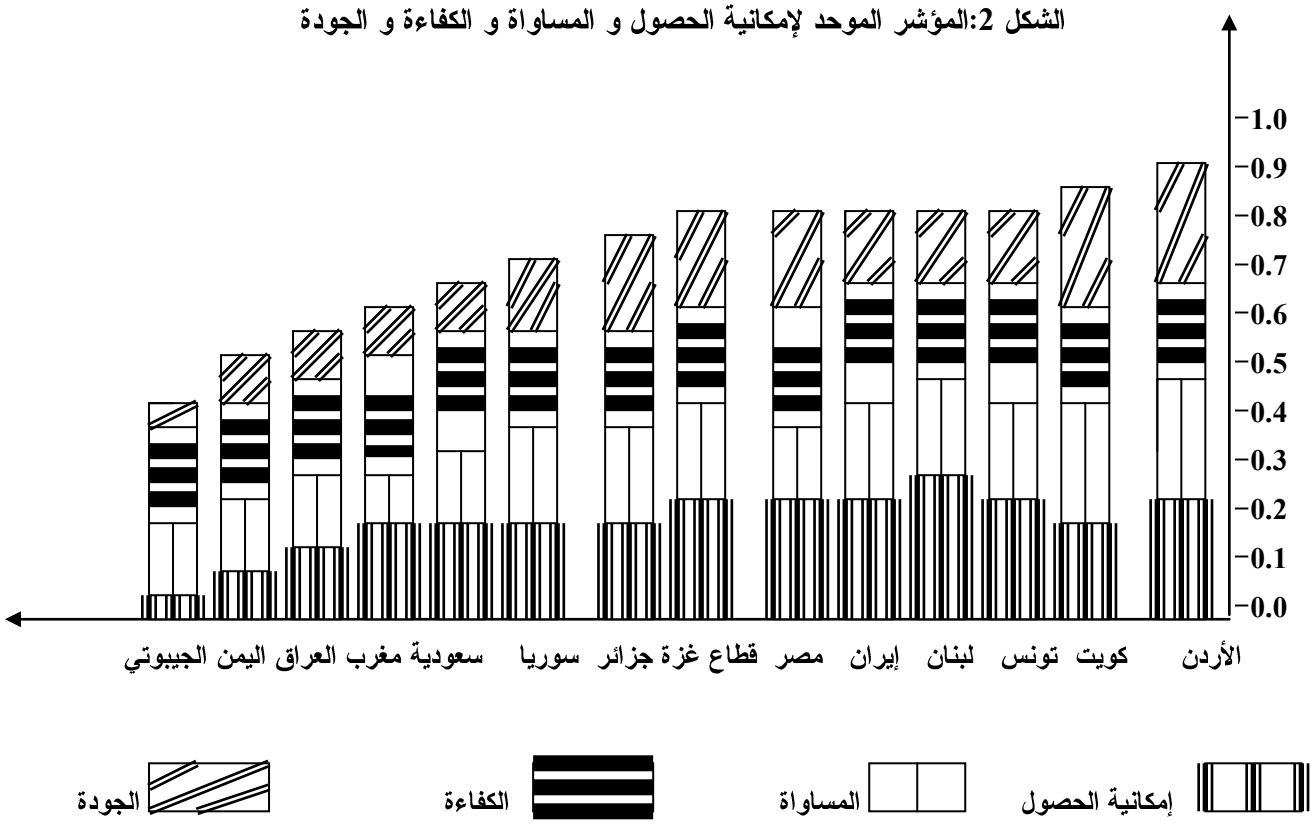

يظهر الشكل المؤشر المركب من نواتج المراحل التعليمية لأربع عشر بلدا يدمج الانجازات في مجالات إمكانيات الحصول ، المساواة في الحصول و النوعية و الكفاءة في تقديم التعليم للجميع في جميع المراحل الرسمية الثلاثة حيث انه يجمع المؤشر بين معدلات الالتحاق الصافية في التعليم الابتدائي و بين معدلات الالتحاق الإجمالي للتعليم العالي ، و بهذا يظهر لنا الفرق بين البلدان فيما يخص التعليم ، حيث نجد أن الأردن و الكويت تتمتعان بأداء أعلى عنه في بقية الدول و أدنى البلدان أداء (الجيبوتي و اليمن و العراق و المغرب)، و هذا ما يعكسه تفاقم معدلات الأمية و انخفاض نسبة الالتحاق بالطور الابتدائي ،أما البلدان المتوسطة الأداء خاصة تونس و لبنان و إيران و مصر و غزة و من بينها الجزائر و التي يعرف نظامها التعليمي إصلاحا على مستوى كل أطوارها التعليمية.

الخاتمة :

استنادا لدراستنا السابقة يتضح أن نظام ليسانس ماستر دكتوراه هو نظام تتوفر فيه معايير الجودة بما انه نظام غير تعسفي يقتصر على الجامعة التي كانت محور دراستنا ، و التي تمثل النقطة الرابطة بين الداخل و الخارج انطلاقا من مختلف النشاطات التي تقدمها ، فهذا النظام يضيف لها طابع الشمولية نظرا انه جاء نتيجة لوجود العولمة ولا يقتصر على التعليم العالي في الجزائر فقط بل انه يتسع ليشمل الجامعات الأوروبية ، و بذلك فانه نظام يستعمل لتكييف نظام التعليم العالي مع تحديات العولمة و هذا انطلاقا من :

- إنشاء مخابر دولية و طرق تسيير عصرية .
- استعمال فرص التعاون المتعددة الأطراف .

- إدخال أدوات و طرق عصرية .
- إنشاء مدارس دكتوراه التي ستسمح بتحسين النوعية و تزيد من نجاعة التكوين لمرحلة ما بعد التدرج .

النتائج المتوصل لها :

- إن تطبيق مفهوم الجودة جاء بعد فشل النظام الكلاسيكي الذي عرف قصور على مستوى البناء الهيكلي و هذا انطلاقا من النتائج التي كان يسجلها الطلاب .
- ضرورة التكيف مع عصر العولمة و تكييف نظام التعليم العالي معها نظرا لانه أساس نجاح أي قطاع .
- إن نظام التعليم بواسطة نظام ليسانس ماستر دكتوراه لم يعرف نجاحا نتيجة أن الهيأة التنظيمية لم تكن مهيأة نفسها إلا أن بعد ذلك عرف انتشارا على مستوى المؤسسات التعليمية الجزائرية و هذا لنجاحه في المؤسسات التي اعتمدته في البداية .
- زيادة التعاون بين المحيط و الجامعة انطلاقا من تطبيق نظام تعليمي واضح يتماشى مع متطلبات المحيط و يفيد الجامعة في نفس الوقت .

التوصيات :

- ضرورة دعم القطاع الحكومي لهذا النظام انطلاقا من توفير مناصب شغل لأغلبية الخرجين و هذا بالتنسيق بين الحكومة و الجامعات .
- ضرورة تسهيل التأشيرات بالنسبة للباحثين من حيث الإجراءات و من حيث التكاليف لتشجيعهم لإقامة عدة بحوث في مختلف دول العالم .
- ضرورة زيادة التنسيق بين الإدارة و الطالب
- ضرورة توعية الطالب لأهمية هذا النظام من خلال تشجيعه على إتباعه ، و خاصة بعد تأثره بالنظرة السلبية المسبقة حول هذا النظام .

المراجع المعتمدة :

المراجع العربية

1- إبراهيمي سمية ، (2005- 2006)*إصلاح التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر* ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علم الاجتماع التنمية ، كلية الأدب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،منشورة ، بسكرة .

2- أتيار عبد الهادي أل فيجان(2007،) *تقييم جودة الخدمة التعليمية باستخدام أداة نشر وظيفة الجودة* ، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، بغداد ، العدد السابع و الستون ،

3- الأسعد محمد مصطفى (2000): *"التنمية و رسالة الجامعة في الألف الثالث"*، المؤسسة الجامعية، بيروت

4- بن حميدة محمد (ابريل2007) ،*اثر تطبيق الجودة الشاملة على تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة* ، مخبر إدارة المؤسسات تسيير رأس المال الاجتماعي ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان /الجزائر ، العدد 3 .

5- بن عيسى ليلى(2005-2006)*، أهمية التسيير العمومي في قطاع التعليم العالي* ،مذكرة لنيل شهادة ماجستيرمنشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، بسكرة ،،

6- الخشاب عبد الإله يوسف ، مجذاب بدر العناد(2001) ، *التمويل الذاتي للتعليم العالي* ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.م.م ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

7- الدرادكة مأمون و الشبلي طارق (2002)، *الجودة في المنظمات الحديثة* ، دار صفاء للنشر ، عمان الطبعة 1 .

8- محمود أحمد محمود، و آخرون(2009)، معايير و نظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، ورقة عمل مقدمة إلى مشروع الطرق العلمية إلى التعليم العالي، جامعة أسيوط .

9- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي(جانفي 2004): *"ملف إصلاح التعليم العالي"* ،وثيقة مقدمة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

10- الجريدة الرسمية ، العدد 24 ، القانون رم 99 -05 المؤرخ 04 افريل 1999 المتضمن قانون التوجيهي للتعليم العالي.

المواقع الالكترونية

11- البنك الدولي (2007) ، الطريق غير المسلوك إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ،

http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/EDU_Summary_ARB.pdf

12-وزارة التعليم العالي و البحث العلمي (08-10-2012)،بالجزائر
http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/etablissements_a.php?eetab=1

13-Guide pratique de mise en œuvre et de suivi du LMD(2012-10-11)
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/images/stories/pdf/Guide_pratique_de_mise_en_oeuvre_et_de_suivi_du_LMD_fr.pdf

المراجع الاجنبية

14-UNESCO. (1998)conférence mondiale sur *lénseignement supérieur de claration mondiale sur lénseignement superieu* pour le 21e siécle: vision et action. paris..